الأنباء
الثلاثاء 6 نوفمبر 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

بنمو 75٪.. و24 مليار جنيه إجمالي ودائع العملاء بزيادة 38٪

419 مليون جنيه أرباح «الأهلي الكويتي ـ مصر» خلال 9 أشهر

علي معرفي

خالد السلاوي

أعلن البنك الأهلي الكويتي ـ مصر في بيان صحافي أمس عن نتائجه المالية للتسعة أشهر الأولى من عام 2018، والتي أبرزت نمو أعمال البنك، حيث حقق صافي أرباح تشغيلية تجاوزت المليار جنيه مصري، محققا بذلك زيادة في صافي الأرباح بعد الضريبة بنسبة 75٪ مقارنة بنفس الفترة من 2017 لتصل إلى 419 مليون جنيه، كما ارتفع إجمالي الأصول إلى 28 مليار جنيه بنسبة نمو 34٪، وزاد إجمالي ودائع العملاء ليصل إلى 24 مليار جنيه بنمو 38٪، بينما حققت محفظة قروض وتسهيلات العملاء ارتفاعا لتصل إلى 15 مليار جنيه بنمو 35٪.

معرفي: زيادة فروع البنك قريباً.. ونقل بعض الفروع إلى مواقع جديدة

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي ـ مصر علي معرفي: «لقد حقق البنك الأهلي الكويتي ـ مصر نموا متواصلا عبر كل مؤشراته المالية، ونحن سعداء بقدرتنا المستمرة على تحقيق عوائد جيدة بكافة قطاعات أعمالنا، ضمن نزعة المخاطر المقبولة لدى البنك».

وأضاف معرفي: «لقد تمكنا خلال العام من زيادة شبكة فروعنا ليصل عددها الإجمالي إلى 40 فرعا، وسوف يتم زيادة فروعنا في المستقبل القريب وفقا للخطة الموضوعة لافتتاح فروع جديدة في المواقع الاستراتيجية ونقل بعض الفروع إلى مواقع جديدة. وتظل مصر أحد أهم الأسواق الرئيسية لمجموعة البنك الأهلي الكويتي، وتعزز هذه النتائج ثقتنا في إمكاناتنا لتحقيق عوائد مستدامة للمساهمين خلال السنوات المقبلة».

من جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك الأهلي الكويتي ـ مصر خالد السلاوي عن سعادته بأداء البنك وما حققه من نتائج إيجابية خلال التسعة أشهر الأولى من العام. وقال السلاوي: «إن هذه النتائج تؤكد نجاح الاستراتيجية الفعالة التي ينتهجها البنك والتي تركز على الأنشطة التي ستمكننا من تحقيق نمو مستدام كونها ركيزة أساسية لأعمال البنك، مع التزامنا بتقديم تجربة مصرفية فريدة للعملاء من خلال التطوير المستمر للخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي احتياجات كل شرائح العملاء الحاليين والمستقبليين بشكل أفضل».

وعن الخطط المستقبلية للبنك، أضاف السلاوي: تماشيا مع استراتيجية النمو الخاصة بالمجموعة، نجح البنك الأهلي الكويتي ـ مصر في تنفيذ خطة التعزيزات التكنولوجية والتوسع جغرافيا عبر 40 فرعا بمختلف المناطق الرئيسية في مصر، وسيستمر البنك بتقديم خدمات مصرفية لقطاعات متنوعة من العملاء، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم عبر مختلف الخدمات والحلول المصرفية التي يقدمها لهذا القطاع.

الشركة استعرضت تجربتها في قطاع العلاقات العامة والإعلام

«زين» الراعي الرئيسي لملتقى الإعلام والتكنولوجيا والاتصال الثالث

أعلنت شركة زين للخدمات الرقمية في الكويت عن رعايتها الرئيسية لملتقى الإعلام والتكنولوجيا والاتصال الثالث تحت شعار «استراتيجيات القيادة»، والذي نظمته اللجنة المنظمة للملتقى الإعلامي العربي في الفترة من 5ـ6 نوفمبر الجاري بالتعاون مع وزارة الإعلام والمعهد العربي للتخطيط والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والجمعية الكويتية للإعلام والاتصال وأكاديمية الإعلام المتكامل.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أن رعايتها الرئيسية لملتقى الإعلام والتكنولوجيا والاتصال الثالث جاءت لتسلط الضوء على تميز نشاطها الإعلامي والتسويقي الذي عودت جمهورها عليه كل عام، وعلى حرصها لتفعيل هذا الجانب لديها كونها من كبرى المؤسسات الاقتصادية الرائدة، حيث تؤمن الشركة بأهمية الإعلام بوسائله التقليدية والحديثة وتأثيره الكبير على المؤسسات والأفراد في المجتمع، بالإضافة الى كونه وسيلة أساسية للتواصل مع المجتمع بمختلف فئاته.

وقامت زين على هامش الملتقى بالمشاركة في الجلسة الحوارية الخامسة التي أتت تحت عنوان «تجارب حية: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في القطاعين الحكومي والخاص»، حيث استعرضت الشركة تجربتها الرائدة في مجالات العلاقات العامة والتواصل الاجتماعي التي تستند على أعلى المعايير العالمية، وتتمحور حول التركيز على خدمة العميل وتلبية رغباته والمشاركات الاجتماعية الفاعلة وتميز النشاط الإعلامي وغيرها من المعايير.

وبينت الشركة أن الملتقى قد شهد مشاركة العديد من الخبراء والمسؤولين من القطاعين العام والخاص، منهم مسؤولون من وزارات الدولة وممثلو الشركات المشغلة لخدمات التواصل الاجتماعي وإعلاميون وقانونيون وأكاديميون ومتخصصون والعديد من الشخصيات الفاعلة في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، الذين شاركوا في الجلسات الحوارية والحلقات النقاشية على هامش الملتقى.

ماضي الخميس وقصي الشطي يكرمان «زين» على رعايتها للملتقى

تحتضن 4 مؤتمرات مالية مصرفية

بيروت عاصمة مالية الأسبوع القادم

في غضون أسبوع واحد منتصف هذا الشهر، تحتضن بيروت أربعة مؤتمرات مالية مصرفية، وتتحول الى مدينة مالية ومصرفية عربية وصينية ودولية من خلال حضور نحو ألف شخصية مالية ومصرفية من 26 دولة أميركية وأوروبية وعربية، إضافة الى مؤسسات مالية ونقدية دولية للمشاركة في «الأسبوع المالي والمصرفي العربي» الذي يعقد في فندق الفينيسيا ـ بيروت من تنظيم اتحاد المصارف العربية.

ويؤكد الأمين العام للاتحاد وسام فتوح أن حضور هذا العدد من المشاركين في الأسبوع المالي والمصرفي العربي، سيحول العاصمة اللبنانية الى تظاهرة مالية ومصرفية عربية ودولية، حيث من المتوقع أن تتم مناقشة دور الحكومات والبنوك المركزية والمؤسسات المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشراكة من أجل التنمية والمراجعة الوطنية الاختيارية. ولقد حجز اتحاد المصارف العربية أكثر من 9 فنادق في بيروت لاستقبال هذا العدد الكبير المشارك. يتخلل «الأسبوع المالي والمصرفي العربي» انعقاد ملتقى الأعمال والصيرفة العربي ـ الصيني في 13 نوفمبر الجاري (بعنوان «تفعيل مبادرة الحزام والطريق» الذي سيعقده الاتحاد بالتعاون مع جمعية التعاون المالي الأسبوعي (AFCA) ومجموعة فرنسبنك برئاسة الوزير السابق عدنان القصار. هذا الملتقى يعتبره أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح منصة تجمع شخصيات اقتصادية عربية وصينية من كلا القطاعين العام والخاص لمناقشة سبل التعاون الاقتصادي والمالي المشترك، بالإضافة الى فرص الاستثمار الواعدة. أما الملتقى الثاني الذي يعقد في 14 نوفمبر، فهو الملتقى المصرفي القانوني المتخصص بعنوان «التحكم في حل النزاعات المصرفية والتجارية». ويهدف الملتقى الى إبراز أهمية الوساطة والتحكيم في معالجة القضايا القانونية ذات الصلة الوثيقة بالاستثمار المصرفي والتجاري وعقود التمويل للشركات والأفراد والمؤسسات المالية، إضافة الى تنمية ورفع وعي المشاركين بأنواع المنازعات القانونية نتيجة للتعاملات التي نشأت بين المصارف والمستثمرين والعملاء من جهة، وبين المؤسسات المصرفية فيما بينها. أما المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2018 الذي يعقد في 15 و16 نوفمبر الجاري، فهو بعنوان «الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة» برعاية الرئيس سعد الحريري وحضوره الى جانب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

أما الحدث المهم الذي سيعقد على هامش «الأسبوع المالي والمصرفي العربي في بيروت»، فهو الاجتماع الذي يترأسه اتحاد المصارف العربية لنحو 40 اتحادا عربيا، حيث ستتم مناقشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية، ومن ثم رفع التوصيات في القمة الاقتصادية العربية التي ستعقد في يناير المقبل في العاصمة اللبنانية.

ألف شخصية مالية ومصرفية من 26 دولة تشارك في المؤتمرات الأربعة

مجلس الإدارة أوصى بتوزيع 10٪ نقدا

33,2 مليون دينار أرباح «ألافكو» في 2018

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات أحمد الزبن إن الشركة حققت صافي ربح بلغ 33,2 مليون دينار في السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر2018، مقابل 32,8 مليون دينار بالعام الماضي، كما بلغت ربحية السهم 34,8 فلسا، في حين أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 10٪ (10 فلوس لكل سهم) للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ يوم الاستحقاق.

وأضاف الزبن في تصريح صحافي عقب اجتماع مجلس الإدارة أن ألافكو حققت صافي ربح خلال السنة المالية 2018 يتضمن أرباحا تشغيلية غير متكررة نتيجة بيع عدد من الطائرات الجديدة والمستعملة مع عقود التأجير المرتبطة بها.

وأوضح الزبن أن إجمالي إيرادات الشركة بلغ 126,4 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بـ 113,8 مليون دينار في العام الماضي بزيادة 11٪، مؤكدا أن الإيرادات ارتفعت بشكل ملحوظ بفضل العمليات التشغيلية التي قامت بها الشركة خلال الفترة الماضية.

وذكر الزبن أن ألافكو تسلمت 9 طائرات جديدة خلال عام 2018 وتم تسليمها لعملائها من شركات الطيران، ولديها طلبات شراء لـ 122 طائرة مع شركة الإيرباص والبوينغ، والتي سيتم تسلمها خلال السنوات القادمة، مشيرا إلى أن لدى ألافكو حاليا أسطولا يتكون من 60 طائرة مؤجرة على 20 شركة طيران في 13 دولة حول العالم.

وأكد الزبن قدرة الشركة على تحقيق طموحات مساهميها وإرضاء عملائها.

أحمد الزبن

«الوطني»: البحرين تستهدف التخلص نهائياً من عجز الموازنة بحلول 2022

تحسن الآفاق المستقبلية للمملكة على خلفية دعم الدول الخليجية والإصلاحات المالية

قال تقرير بنك الكويت الوطني إنه بعد أشهر من المباحثات، وافقت كل من السعودية والإمارات والكويت على تقديم دعم مالي للبحرين بقيمة 10 مليارات دولار على مدى 5 سنوات، لتعزيز الوضع المالي للمملكة واستعادة ثقة المستثمرين. ويبدو أن برنامج المساعدة يتوقف على اتخاذ المملكة لإجراءات تستهدف خفض النفقات العامة وزيادة الإيرادات غير النفطية. حيث إنه فور الإعلان عن حزمة المساعدات، قامت الحكومة البحرينية بكشف النقاب عن برنامج التوازن المالي وما يتضمنه من مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف التخلص نهائيا من عجز الموازنة بحلول العام 2022 من مستواه الحالي البالغ 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي وخفض نسبة الدين العام من 90٪ إلى 82٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي حين يستهدف برنامج التوازن المالي تحقيق أهداف طموحة ومليئة بالتحديات تتمثل في كبح الإنفاق العام وخفض الدين العام للمملكة، شهدت الآفاق المستقبلية للبحرين تحسنا على خلفية الاطمئنان لموافقة مجلس النواب مؤخرا على مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة وتعديل قانون التقاعد، بما يسلط الاضواء على مدى الجدية والعزم الذي تتعامل به السلطات مع تلك الأمور.

وأضاف التقرير أن المخاوف في يونيو الماضي بشأن مدى استدامة ارتفاع مستويات الدين وقدرة المملكة على الوفاء بالتزاماتها المالية تصاعدت وسط تزايد عمليات بيع السندات الحكومية وارتفاع علاوة المخاطرة وزيادة الضغوط على الدينار البحريني في أسواق العملات الأجنبية. حيث ارتفعت عائدات السندات الحكومية لخمسة أعوام منذ أبريل، مع برنامج تشديد السياسات النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأميركي، لترتفع إلى أكثر من 9٪ في أواخر يونيو، بالتزامن مع تزايد قلق المستثمرين حيال الدين العام البالغ نحو 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد عدة سنوات من ارتفاع مستوى العجز في الموازنة.

وتفاقمت مخاوف المستثمرين بشأن قدرة البحرين على الدفاع عن ربط سعر الصرف الثابت لعملتها في ظل استمرار تراجع احتياطيات العملة الأجنبية للمملكة. حيث كان سعر صرف الدينار البحريني لمدة 12 شهرا مقابل الدولار قد سجل أدنى مستوى له منذ 17 عاما عند 0,382 (مقارنة بسعر الدينار الرسمي 0,376 دينار بحريني مقابل الدولار).

وانخفض احتياطي المملكة من النقد الأجنبي، الذي تراجع بشكل مطرد منذ العام 2014 بعد انهيار أسعار النفط، إلى 1,32 مليار دولار في يوليو، قريبا من أدنى مستوياته منذ 16 عاما عند مستوى 1,27 مليار دولار، إلى ما يكفي بالكاد لتغطية أربعين يوما من الواردات، وهو أقل بكثير من مدة التسعين يوما التي يعتبرها صندوق النقد الدولي على سبيل المثال الحد الأدنى.

ومن جهة أخرى، فان أسعار مبادلة مخاطر عدم السداد الرئيسية للدين الحكومي لمدة خمس سنوات، والتي تميل إلى أن تكون من أهم مقاييس المخاطر السيادية، قفزت بواقع 290 نقطة أساس منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر، وصولا إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية في العام 2009.

إجراءات الإصلاح تأتي بعد تزايد بيع السندات الحكومية وتعرّض الدينار للضغوط

ومنذ شهر مارس الماضي، كانت هناك إشارات مبكرة تلمح ببدء الأسواق في الشعور بعدم الارتياح بشأن الأوضاع المالية للمملكة وشروعها في اخذ تلك المخاطر الإضافية في الاعتبار. ولم يكن هناك وقتها إقبال كبير على انجاز الإصلاحات كما لم يتم طرح ضريبة القيمة المضافة بعد، باعتبارها جزءا من اتفاقية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

كما كان هناك تقدم بسيط فيما يتعلق بطلب السلطات لتمويل إضافي من دول مجلس التعاون الخليجي بخلاف تلك الأموال المخصصة بالفعل لمشاريع البنية التحتية والإسكان تحت مظلة برنامج التنمية الخليجي الذي يتكون من حزمة مساعدات بقيمة 10 مليارات دولار قدمت إلى البحرين وعمان في العام 2011 لمساعدة البلدين على الوفاء بالوعود الحكومية ـ والتي كانت المحرك الرئيسي للنمو غير النفطي في البحرين.
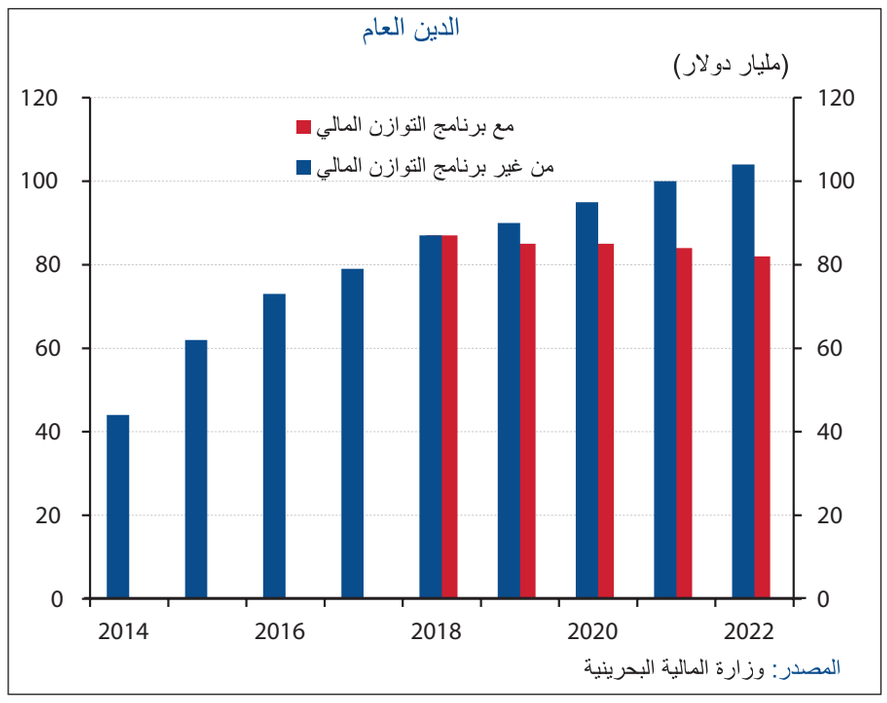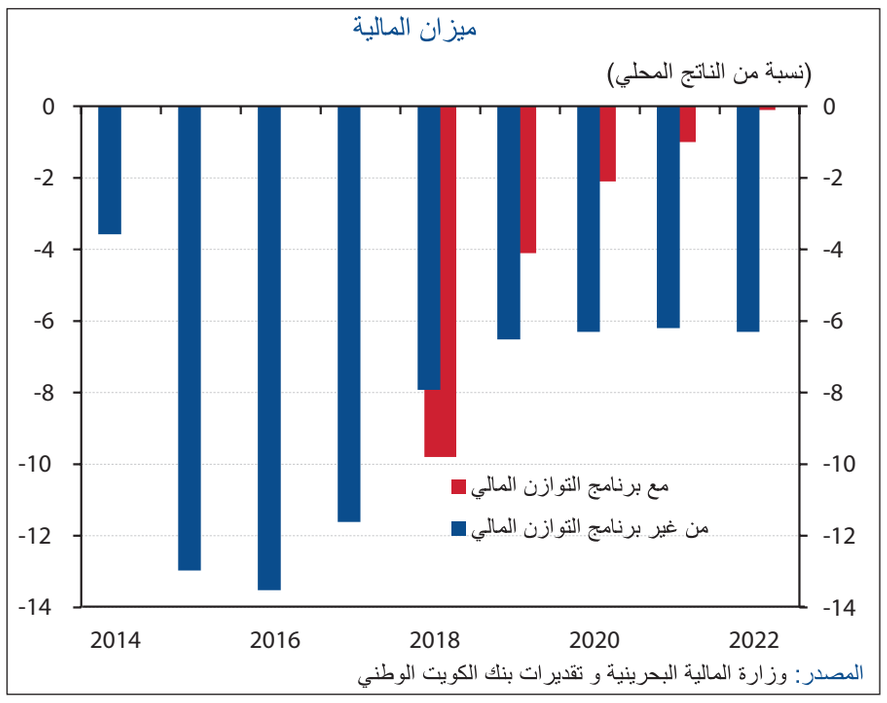
باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» الإلكتروني www.alanba.com.kw